الفصل الثاني : السياحة في الجزائر

مقدمة الفصل :

تعتبر السياحة من اهم التوجهات الاقتصادية العالمية نظرا لازدهارها و تطورها و التزايد المستمر لعدد السياح عبر العالم ، و تعتبر الجزائر من الدول التي حباها الله بمختلف المقومات السياحية الطبيعية حيث تتربع على حيز جغرافي ممتاز، اذا يجمع بين الصحاري و الشواطئ و غيرها من المعطيات الطبيعية ، بالإضافة الى العديد من المقومات الثقافية و الاجتماعية، و لقد عرف النشاط السياحي المنظم أولى بداياته في العصر الاستعماري الفرنسي من خلال مختلف الرحلات التي نظمها الاستعمار الى مختلف المناطق الجزائرية، و استمر الى غاية يومنا هذا، كما عرف هذا القطاع العديد من التغيرات و التطورات على مر السنوات ، كما كان و لا زال يواجه العديد من العراقيل و المشاكل التي تحول دون رقيه الى المستوى المطلوب بالرغم من كل المقومات السياحية الأساسية التي تتوفر عليها الجزائر، و بالرغم من نجاح القطاع السياحي في ابراز اهميته خصوصا الاقتصادية ، و بالرغم ايضا من حاجة الدولة الجزائرية الى التخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات و الذي يعرف العديد من التذبذبات.

من اجل الوقوف على واقع القطاع السياحي في الجزائر و التعرف غلى مختلف المقومات السياحية التي تتميز بها الجزائر قمنا بتقسيم هذا الفصل الى :

المبحث الاول : مقومات السياحة في الجزائر

المبحث الثاني: مراحل تطور السياحة في الجزائر منذ الاستقلال

المبحث الثالث: واقع قطاع السياحة في الجزائر و معوقاته

المبحث الاول : مقومات السياحة في الجزائر

تتمتع الجزائر بالعديد من المقومات الطبيعية و التاريخية و الثقافية نذكر منها ما يلي :

المطلب الاول: المقومات الطبيعية :

تتمتع الجزائر بالعديد من المقومات الطبيعية و فيما يلي أهمها:

- **الموقع الجغرافي**

تقع الجزائر شمال القارة الافريقية بين خطي طول °9 غرب غرينيتش و °12 شرقه، و بين دائرتي عرض °19 و °37 شمالا بمساحة تقدر ب:2381741 كلم مربع (أكبر دولة في افريقيا بعد تقسيم السودان) حيث تتوسط بلاد المغرب العربي الكبير، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم ، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200 كلم (1622 كلم في دراسة جديدة) على خط الساحل و 1800 كلم على خط تندوف و غدامس ، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط و من الشرق تونس و من الغرب المغرب الأقصى و موريتانيا و من الجنوب النيجر و مالي ، و بهذا يكون للجزائر موقعا استراتيجيا هاما بفضل طابعها الجغرافي و الاقتصادي وبالإضافة الى مميزاتها الاجتماعية و الثقافية فهي تشكل مركزا محوريا في المغرب العربي و افريقيا (حيث تعتبر الجزائر بوابة افريقيا) كما تعتبر جسر اتصال و محور التقاء بين أوروبا و إفريقيا ،و بين المغرب العربي و الشرق الاوسط وممرا حيويا للعديد من طرق الاتصال العالمية بحرا و جوا[1]

كما تتميز الجزائر بثلاث أقاليم مناخية :

- **مناخ متوسطي** : و يتضمن السواحل الممتدة من الشرق الى الغرب و درجة الحرارة متوسطة على العموم في هذه المناطق حيث تقارب درجة الحرارة 18 درجة من شهر اكتوبر الى غاية افريل و تقارب 30درجة من شهر جويلية الى أوت حيث يكون الجو حارا و رطبا.

- **مناخ شبه قاري** : و يشمل مناطق الهضاب العليا و يتميز بالبرودة و الرطوبة من شهر اكتوبر الى ماي حيث تصل درجة الحرارة الى 5 درجات و أقل امّا في باقي الاشهر فيتميز بحرارة جافة تصل الى ما يزيد عن 30 درجة

1محمد عبد الهادي لعروق **"أطلس العالم و الجزائر"** دار الهدى ،2002 ،ص12

– **المنـــاخ الصـــحراوي** : يشـمل منـاطق الجنـوب و الواحـات و يتميـز بموسـم طويـل حـار مـن شـهر مـاي الـى سـبتمبر حيـث تصـل درجـة الحـرارة الـى أكثـر مـن 40 درجـة أمـا بـاقي اشـهر السنة فهي تتميز بمناخ متوسطي دافئ مشجع على النشاط السياحي في فصل .

- **المعطيات الطبيعية:**

يمكـن تقسـيم سـطح الجزائـر الـى نطـاقين طبيعيـين مختلفـين مـن حيـث الملامـح التضاريسـية و التركيب الجيولوجي و الانتشار السكاني و التركيز الاقتصادي :

– **النطـــاق الشـــمالي** : يتربـع علـى مسـاحة تقـارب 400 ألـف كلـم مربـع يغلـب عليـه الطـابع الجبلـي مثـل سلسـلة الأطلـس التلـي و الاطلـس الصـحراوي و يتركـز فـي هـذا النطـاق 90% مـن جملـة سـكان الجزائـر و يحـوز علـى أغلبيـة المـدن و المنـاطق الصـناعية و شـبكات البنيـة التحتية.

– **النطـــاق الجنـــوبي** : يحـوز علـى أغلبيـة المسـاحة حيـث تقـدر مسـاحته بنحـو 2 مليـون كلـم مربـع ، وهـو عبـارة عـن قاعـدة صـحراوية ، يتسـم بتضاريسـه الهادئـة باسـتثناء المنطقـة الشـمالية الشـرقية ، يتميـز بمناخـه الجـاف و غطـاءه النبـاتي و قلـة السـكان و يتركـز معظمهـم فـي الواحـات و بعـض منـاطق اسـتغلال البتـرول و الغـاز ويحتـوي هـذا النطـاق علـى أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

و تنقسم الأقاليم الطبيعية في الجزائر الى[1] :

– **الساحل الجزائري** :يتميز الساحل الجزائري بطوله(1200 كلم) وارتفاعه وتكوّنه الصخري اذ تتجاوز الكتل الصخرية المشكلة له في بعض الأحيان 1000 م علوا، كما نجد بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن اصبح للبعض منها أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، حيث تحولت الى وجهات سياحية خلابة للراحة و الاستجمام مثل مدينة وهران، القالة، عنابة وبجاية... الخ ، كما استفادت هذه المدن من بعض التجهيزات السياحية مثل: الفنادق والقرى السياحية، والمخيمات الصيفية مثل مرسى بن مهيدي، تيقزيرت، القالة.....الخ.

المناطق الجبلية : ما يمز المناطق الجبلية بالجزائر هي سلسلة الأطلس التلي التي تقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، وقد استغلت هذه الجبال و المرتفعات في أغراض

1 نفس المرجع السابق

سياحية، حيث أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها محطة الشريعة السياحية على ارتفاع 1510 م التي تمارس فيها رياضة التزحلق على الثلج ، بالإضافة إلى جبال القبائل والتي تشكل حدائقا طبيعية خلابة، أين أقيمت محطة تيكجدة السياحية الساحرة والتي تمنح زائرها فرصة ممارسة الرياضات الشتوية وإمكانية التمتع بجولات للصيد البري، بالإضافة إلى سلسلة الأطلس الصحراوي والتي تتميز عن باقي الجبال في المناظر والمناخ والنباتات. ان هذه المناطق الجبلية هي ثروة حقيقية للسياحة الجزائرية فالمناطق الجبلية بالإضافة الى ما تم ذكره هي أساس العديد من الثروات المائية (الينابيع) و الحيوانية التي تستهوي السياح.

الصحراء الجزائرية : تقارب الصحراء الجزائرية مساحة 2 مليون كلم مربع موزعة على خمسة مناطق كبرى هي أدرار، إليزي، وادي مزاب، ،تمنراست، و تندوف ؛ تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها ومناخها كما تختلف وتتنوع هذه المناطق فيما بينها، ومن أهم المناطق السياحية نجد: توات ،مدينة الوادي وغرداية عاصمة واد ميزاب ذات الهندسة المعمارية الأصيلة شكلا وطرازا و مختلف الواحات الخلابة الساحرة التي تعكس الجمال الصحراوي الأصيل و من اجمل هذه الواحات نجد واحات الساورة و غيرها من الواحات الساحرة التي تعد مكسبا سياحيا هاما ، كما نجد الطاسيلي الحضيرة الوطنية المصنفة ضمن التراث العالمي من قبل منظمة اليونيسكو ، تحوز هذه المنطقة على مجموعة مهمة من الرسومات الصخرية الفنية التي تعود لما قبل التاريخ و التي أقر العلماء بأنها تزيد عن 2000 سنة قبل الميلاد.

- **المحطات المعدنية :**

تتمتع الجزائر بعدة منابع معدنية تستعمل في المعالجة بالمياه الحموية منذ آلاف السنين بداية من الرومان ، العرب و الأتراك ؛ و تحوز الجزائر على 200 منبع حيوي (أهمها: حمام ريغة بعين الدفلى ، حمام بوحنيفة بمعسكر ، حمام قرقور بسطيف ...الخ) موزعة على كامل التراب الوطني و بصفة خاصة في المناطق الشمالية و تتباين اهمية هذه المنابع كالتالي :"

- 136 منبع للمياه الحرارية ذات أهمية محلية.
- 55منبع للمياه الحرارية ذات أهمية جهوية.

– 11منبع للموارد ذات أهمية وطنية " [1]

ويظل عددا كبيرا من هذه المحطات الحموية مفتوحا للاستثمار في حين أن البعض منها قد تم استغلاله إما من طرف الدولة او الخواص.

- **الحضائر الوطنية :**

تمتلك الجزائر العديد من الحضائر الطبيعية الموزعة على مختلف ربوع الوطن كالتالي :

– **حضيرة جرجرة** : تتمتع بمساحة 500.18 هكتار و تحتل قلب الاطلس التلي و تبعد عن الجزائر العاصمة ب: 50 كلم تتميز بطبيعتها الخلابة خصوصا مع موسم تساقط الثلوج حيث تكتسي حلة بيضاء ساحرة.

– **الحضيرة الوطنية للقالة** : تتمركز شمال الجزائر بمحاذاة البحر الابيض المتوسط حيث تحوز على ثلاثة شواطئ بالإضافة الى ثلاثة محميات تضم 50 نوعا من الطير و انواع الحيوانات الأخرى.

– **حضيرة غابات الأرز(ثنية الحد)**: تشغل مساحة 616.3 هكتارا ، تبعد 3 كلم عن مدينة ثنية الحد وتقع بجانب حافة سلسلة الونشريس وفي قلب الأطلس التلي.

– **رياض الفتح** : وتتكون من مناطق عديدة متميزة، بالإضافة الى مقام الشهيد و غابة الأركاد.

– **حضيرة الطاسيلي**: تبلغ مساحتها 100 هكتار و تتميز بالطابع الأثري و التاريخي، حيث تحوز على مختلف النقوش و الرسومات الصخرية السابق ذكرها و هي مصنفة كتراث عالمي كما سبق الذكر .

المطلب الثاني : المقومات التاريخية و الثقافية

أولا : المواقع التاريخية

تزخر الجزائر بعدة معالم تاريخية وثقافية شاهدة على نمط الحياة على مر التاريخ ، فقد كانت الجزائر محطة الكثير من الحضارات على مر العصور منها: الحضارة الفينيقية، الحضارة القرطاجية، الحضارة الرومانية التي استقرت في الجزائر قرابة الخمسة قرون، الحضارة البيزنطية والعثمانية ..الخ و لقد تركت هذه الحضارات عدة شواهد تاريخية متمثلة

1عبد الحق بن تفات،" **مستقبل السياحة الجزائرية وسبل ترقيتها مع الاشارة لمشاريع التنمية المعتمدة"** ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول " **واقع و آفاق تنمية السياحة الجزائرية"**، المركز الجامعي البويرة ، المركز الجامعي بالبويرة ، أيام 10-11 مارس 2010

في القلاع و الحصون و المدن كما تزخر الصحراء الجزائرية بمعالم وآثار فنية تاريخية متمثلة في مختلف الرسومات التي يعود أصلها الى ما قبل التاريخ .

و نذكر على سبيل المثال لا على سبيل الحصر المواقع الأثرية التالية :

-**المدن الميزابية** :و اهمها غرداية العتيقة التي صنّف وادها سنة 1986 م كتراث عالمي من طرف منظمة اليونيسكو.

- **قلعة بني حماد:** تقع بولاية المسيلة و صنفت لدى اليونسكو سنة 11980 و أهم معالمها مئذنة و بقايا مسجد.

- **مدينة جميلة الأثرية** : و تقع في ولاية سطيف و هي من مخلفات الحضارة الرومانية .

- **موقع تمقاد الاثري** : يقع بدينة باتنة و من أشهر معالمها قوس تراجان

قصبة الجزائر: مدينة عتيقة تقع في الجزائر العاصمة يعود تاريخها الى القرن العاشر تتمتع بالفن العمراني الأصيل و تعكس الثقافة العربية الاسلامية و الامازيغية

موقع الطاسيلي : منطقة أثرية تحوي رسومات و النقوش تعود الى عصور ما قبل التاريخ من عهد الانسان البدائي

المنطقة الأثرية بتيبازة :تحوز ولاية تيبازة على عدة آثار رومانية قديمة منها: المدرج الروماني، الكنائس و المعبد المجهول ، المعبد الجديد ...الخ

ثانيا: المتاحف و الزوايا

تحوز الجزائر على عدة متاحف غنية بمختلف الحفريات و القطع الأثرية القيمة نذكر منها:

-**المتحف الوطني سيرتا** :يتواجد بمدينة قسنطينة العتيقة ويعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر تم تشييده سنة 1852 م يحتوي على مجموعة حفريات و قطع أثرية رومانية.

- **المتحف الوطني زبانة** :يقع في غرب الجزائر بمدينة وهران تم انشاؤه من قبل كيان الاحتلال الفرنسي يحتوي على حفريات من عصور ما قبل التاريخ و عدة آثار قديمة اسلامية و رومانية وكذا قطع اثرية اخرى.

-**المتحف الوطني بسطيف** : يحتوي هذا المتحف على اعمدة أثرية من الكلس تعود الى العصر الروماني و مجموعة ادوات و قطع اثرية اخرى .

المتحف الجزائري للآثار القديمة و الفنون الاسلامية: يعتبر هذا المتحف الاول من نوعه في افريقيا و يتناول مختلف الحضارات التي عرفتها الجزائر.

-**المتحف الوطني الباردو** :يضم مجموعة حفريات عن أصل الشعوب التي كانت موجودة بالجزائر تعود الى عصور ما قبل التاريخ بالإضافة الى قطع أثرية من أصل إفريقي.

-**المتحف الوطني للمجاهد** :يوجد بالجزائر العاصمة ويضم مجموعة آثار الثورة التحريرية المجيدة.

-**المتحف الوطني للفنون الجميلة** :من ارقى المتاحف في شمال افريقيا يتواجد بالعاصمة ويعرض منتوجات الصناعات التقليدية وتقاليد وفنون شعبية ، بني في القرن الثالث عشر و يعتبرا معلما أثريا نظرا لهندسته المعمارية الأصيلة

-**متحف تيمقاد** :يقع بمدينة تيمقاد ببانتة ويحوز قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها النقود والأسلحة القديمة وتماثيل وغيرها من القطع الأثرية

-**متحف هيبون** :يوجد بمدينة عنابة و يضم عدة آثار قديمة تعبر عن تاريخ المدينة النوميدية الرومانية في الاراضي الجزائرية.

-**الزوايا** : توجد بالجزائر عدة زوايا هي محل اهتمام الكثيرين من السياح الذين يرغبون في زيارتها و نجد من اهم هذه الزوايا : الزاوية التيجانية و الزاوية العيساوية.

ثالثا:الصناعات التقليدية :

لكل شعب من الشعوب تاريخ خاص به ، حضاري أو ثقافي كان ، و تعتبر الصناعات التقليدية واجهة لهذا التاريخ و صورة عاكسة لنمط حياة شعوبها و تطورهم عبر التاريخ ، و تحوز الجزائر على العديد من منتوجات الصناعة التقليدية التي يعود تاريخها الى الحضارات القديمة ، كما تتنوع هذه المنتجات من شرق الجزائر الى غربها و من شمالها الى جنوبها ، و سنقوم بالتطرق الى انواع هذه المنتوجات في الفصل القادم .

المطلب الثالث: المقومات المادية

أولا :النقل[1] :

يمثل قطاع النقل واحدا من الركائز الأساسية لترقية السياحة و نجاحها لأي بلد. و قد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في

[1] يحياوي جلال الدين،" **دراسة المنتج السياحي الجزائري: واقع و آفاق**" رسالة دكتوراه ، المدرسة العليا للتجارة ، 2018/2017، ص،ص 90-88

طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد بصفة عامة، و الترقية السياحة بصفة خاصة.

- **شبكة الطرقات**

يقدر طول شبكة الطرق الجزائرية ب 696 112 كلم من الطرق، منها 280 29 كلم من الطريق الوطني و أكثر من 4910 هيكل. كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر ب 216 1 كلم والذي سيربط مدينة عنابة في أقصى الشرق بمدينة تلمسان في أقصى الغرب، بالإضافة الى برنامج تحديث الطرقات السريعة. نذكر منها إنجاز الطريق السيار شرق غرب الذي يبلغ 216 1 كلم، والإطلاق القادم لمشروع انجاز الطريق السيار للهضاب العليا بطول 1020 كلم.

- **السكة الحديدية**

تقدر شبكة السكك الحديدية في الجزائر ب 2.150 كلم، إذ شهدت في الآونة الأخيرة كهربة بعض المقاطع لوضع قطارات ذات سرعة فائقة قريبا من شأنها أن تربط المدن الرئيسية للبلاد.

- **النقل الجوي**

تسعى الجزائر الى تطوير قطاع النقل الجوي من خلال رصد ميزانية تقدر ب 60 مليار دينار (600 مليون أورو) لتجديد أسطول الجوية الجزائرية خلال الفترة 2013-2017. كما ستقتني شبكة الخطوط الجوية الوطنية ثلاث طائرات جديدة بسعة 150 مقعدا وستقوم بتجديد 3 طائرات من نوع بوينغ 767 و المتواجدة حاليا في الخدمة. كما تحوز الجزائر على 35 مطارا منها 13 دولية. إن مطار الجزائر هو الأكثر أهمية حيث يستقطب 6 ملايين مسافر سنويا. الخطوط الجوية الجزائرية هي شركة الطيران الوطنية التي تهيمن على سوق النقل الجوي، الذي سجل منذ افتتاحه للمنافسة 8 شركات خاصة أخرى.

- **النقل البحري**

تعتبر الشركة الوطنية الجزائرية للملاحة (**CNAN**) والمؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين ممثلي قطاع النقل البحري في الجزائر، يحث تعمل معظم العبارات (السفينة العابرة) على إيصال الركاب إلى الشواطئ الأوروبية، و نقل البضائع إلى جميع أنحاء

العالم، كما أن معظم الانشطة التجارية الدولية تتم عن طريق النقل البحري، عبر 11 ميناء تجاري.

- **النقل الحضري :**

عملت الجزائر و مازالت تعمل على تطوير النقل الحضري من خلال مشروع قطار الأنفاق بالعاصمة الذي اطلق سنة 2012 و الذي بلغ طوله 9 كلم و هو في توسع مستمر منذ ذلك الحين ، بالإضافة الى مشروع ميترو وهران ، كما عمدت الجزائر الى انشاء ترامواي بكل من الجزائر العاصمة ، وهران ، سطيف و غيرها من الولايات اللاحقة الاخرى .

ثانيا: الاتصالات

يتواجد بالجزائر نحو 20 مليون مشترك في خدمة الجوال من الجيل الرابع، وأكثر من 4 مليون خط للأنترنت الجيل الرابع (4g) الثابت للمشغل ، بحسب إحصائيات سلطة الضبط للبريد والمواصلات التي تتولى عملية مراقبة وتسيير القطاع في الجزائر، وكان المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "إنسياد" قد صنفا الجزائر عام2014 ، من ضمن "الدول المتخلفة" في مجال الاتصالات وانتشار الانترنت وسرعة تدفقها، حيث حلت في المركز 129 من بين 148 دولة شملتها الدراسة، وبلغ حجم أعمال قطاع الاتصالات في الجزائر عام 2015 قرابة 4.5 مليار دولار، حسب إحصاءات رسمية لسلطة الضبط للبريد والمواصلات نشرت في سنة 2017، بزيادة قدرت بـ7 بالمائة عن2014 .

و نظرا للإمكانيات السياحية التي تحوز عليها الجزائر تعتبر هذه الاخير صالحة للعديد من انواع السياحة أهمها : السياحة الشاطئية ، السياحة العلاجية ، السياحة الثقافية ، السياحة الطبيعية ،السياحة الرياضية سياحة المؤتمرات و غيرها من الأنواع التي تحوز الجزائر على مقوماتها الأساسية.

المبحث الثاني: مراحل تطور السياحة في الجزائر منذ الاستقلال

مر القطاع السياحي الجزائري بالعديد من المراحل و التطورات ، نظرا لتطور و تغير الاستراتيجيات الخاصة به ، و يمكننا أن ان نلخص هذه المراحل التالية :

المطلب الاول : مرحلة ما بعد إلى الاستقلال إلى سنة 1990

أولا :مرحلة ما بعد إلى الاستقلال إلى غاية صدور ميثاق السياحة سنة 1966 :[1]

[1] دحموني عبد الكريم،**"تنمية و تطوير السياحة الصحراوية دراسة حالة تمنراست"**، رسالة ماجستير،2007/2006، ص 36

بعد خروج المستعمر الفرنسي و تولي السلطة الجزائرية الاشراف على مختلف مصالح البلاد عامة و السياحة خاصة ، وجدت نفسها امام هياكل ومنشآت سياحية ضعيفة ومتآكلة لا ترقى الى المستوى المطلوب من اجل تلبية حاجيات الطلب مما دفع بالسلطات الجزائرية الوصية آنذاك الى تسطير برنامج يهدف الى تهيئة و تكييف مناطق التوسع السياحي عن طريق إنشاء مرافق لسياحة الأعمال وقد حددت ثلاث مناطق كبرى تمثلت في:

-الجهة الغربية للجزائر العاصمة : و تشمل مركب موريتي، سيدي فرج، مركب تيبازة.

-الجهة الشرقية : تشمل سرايدي بعنابة، فندق بالقالة.

-الجهة الغربية : الأندلسيات بوهران.

و بحلول سنة 1966 م تم اصدار أول وثيقة رسمية يوم 26 مارس 1966 م خاصة بالمجال السياحي و التي سميت" بميثاق السياحة"، و التي تم فيها تحديد التوجهات الأساسية للقطاع وهي:

-التركيز على السياحة الدولية من أجل الحصول على عائدات من العملة الصعبة.

-توسيع هياكل ومنشآت القطاع السياحي من أجل توفير مناصب الشغل وإدماج الجزائر في السوق الدولية.

-توسيع هياكل الايواء (الفنادق) وذلك ببرمجة 11 ألف سرير عند نهاية المخطط الثلاثي مع القيام بعملية إصلاح وترميم للمقاهي والمطاعم ذات الطابع السياحي لترقى الى المستوى المطلوب من أجل موافقة حاجيات الطلب السياحي .

-إصلاح كل المرافق السياحية بمختلف أنواعها(شواطئ، صحراء، المرافق جبلية، ريفية..).

-إحصاء المرافق الأثرية والتاريخية و العمل على تحسينها مع تنمية الجوانب الثقافية والفنية وإرساء ثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري.

-الشروع في إنشاء الهياكل الأساسية من أجل التكوين السياحي.

-تسهيل عملية الدخول عبر الحدود والمطارات وإنشاء الوكالات السياحية في الداخل والخارج بغرض الدعاية والإشهار للمنتوج الجزائري.

ثانيا مرحلة التخطيط الاقتصادي: و تتضمن ما يلي : [1]

أ - المخطط الثلاثي 1967-1969

جاء هذا المخطط بهدف انشاء 13081 سرير موزع على السياحة الشاطئية ، الصحراوية و الحمامات المعدنية و الحضرية حيث خصصت نسبة نسبة % 2.57من مجموع الاستمارات المقدرة بقيمة 11081 مليون دينار من أجل الاستثمار السياحي و ترقية الهياكل السياحية ، الا انه لم ينجز من هذه الاسرة سوى نسبة قليلة كما يبين لنا الجدول التالي :

الجدول رقم2-1 حصيلة البرنامج الثلاثي 1967-1969

المشاريع المقررة	عدد الاسرة المبرمجة	النسب المئوية	عدد الأسرة المنجزة سنة 1969	النسبة المئوية	العجز	
					عدد الأسرة	النسبة المئوية
المحطات الشاطئية	6766	51.7	2406	35.5	4360	64.5
المحطات الحضرية	1650	12.6	254	15.4	1396	84.6
المحطات الصحراوية	1818	13.9	286	15.7	1532	84.3
الحمامات المعدنية	2847	21.8	0	0	2847	100
المجموع	13081	100	2946	22.5	10135	77.5

المصدر : وزارة السياحة و الصناعات التقليدية

من خلال هذا الجدول يتبين أن السياحة الشاطئية استحوذت على المرتبة الأولى بنسبة 51 % من حيث المشاريع المقررة تليها السياحة العلاجية المتمثلة في الحمامات المعدنية بنسبة % 21 من نسبة المشاريع المقررة ، السياحة الصحراوية لم تشكل إلا نسبة 13.9 % من مجموع الأسرة المقررة ، و نضيف إلى هذا ان نسبة الانجاز لم تكن مقبولة حيث تم انجاز فقط 2946

[1] نفس المرجع السابق ص 37-42

سرير إلى نهاية 1969 أي بنسبة انجاز تقدر ب % 22.5 و هذا فشل واضح وصريح من ناحية التقديرات و كذا من ناحية التنفيذ ، و تتمثل أهم أسباب هذه النسبة الضئيلة في انجاز اهداف هذا المخطط في قلة الاموال المرصودة لهذا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات.

ب المخطط الرباعي الأول 1970- 1973:

من بين أهداف هذا المخطط:

-خلق مناصب شغل جديدة.

-توفير العملة الصعبة.

-إعطاء الأولوية للسياحة الدولية و الطلب السياحي الأجنبي.

-إتمام المشاريع المسجلة في المخطط الثلاثي67 -69.

و تقرر في هذا المخطط انجاز 35000 سرير جديد و هذا من اجل الوصول إلى طاقة استيعاب اجمالية تقارب 70000 سرير , و تم تسجيل عشرة مشاريع ذات طابع ساحلي و 11 ذات طابع صحراوي بحيث تم تخصيص مبلغ 700 مليون دينار للقطاع السياحي منها 420 مليون دينار لتكملة انجاز المشاريع المسجلة في المخطط الثلاثي السابق و مبلغ 280 مليون دج للمشاريع الجديدة.[1]

و رغم هذه الأغلفة المالية الجديدة الا أن حصيلة البرنامج لم تكن مشجعة حيث تم انجاز فقط 9000سرير بنسبة تقارب % 30 منها % 18.22 للمنتوج الصحراوي بحوالي 1250 سرير , و يعود هذا إلى ما يلي:

أ - ارتفاع تكاليف الدراسة و عدم التحكم في تقنيات الانجاز.

ب - ارتفاع أسعار مواد البناء و تكاليف الإنتاج.

ج - ارتفاع أسعار التجهيزات الخاصة بالمركبات السياحية.

د – الرغبة في تكملة المشاريع المتبقية من المخطط الثلاثي67 -69 من جهة و الانطلاق في انجاز المشاريع المقررة الجديدة من جهة أخرى اثر سلبا على مدى متابعة و انجاز هذه المشاريع و الميزانية المخصصة لكل منها كما تجدر الاشارة الى ان حجم الاستثمار السياحي هم 2.5 من حجم الاستثمار الكلي للدولة آنذاك .

ج- المخطط الرباعي الثاني 1974 إلى: 1977 تزامن هذا المخطط الرباعي مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية , و كما هو معلوم فإن سعر البترول هو المحدد الأول

[1] Ahemed Tessa, **Economie touristique et aménagement du territoire**, OPU, Alger, 1994, P 11.

لمدى الاستثمارات التي تقوم بها الحكومة الجزائرية باعتبار قطاع المحروقات المصدر شبه الكلي للخزينة العمومية ، الا انه و بالرغم من هذا الارتفاع في السعر فإن القطاع السياحي بقي مهشما كما كان عليه في المخططات السابقة و انخفضت الاستمارات المخصصة له من2.5 % من مجموع الاستمارات في المخطط الرباعي الأول إلى 1.3 % قدرت بحوالي 1.5 مليار دينار من مجموع 116.6 مليار و من أهدافه:

-انجاز 25000 سرير.

-اكمال المشاريع المسجلة و في طريق الانجاز و المتبقية من المخططات السابقة.

-توسيع السياحة البحرية و الحموية و الصحراوية.

-توسيع شبكة الفنادق الصحراوية.

-تلبية متطلبات السياحة الداخلية للطبقات العمالية و المتوسطة.

- إيجاد صيغ جديدة للمنشآت السياحية الداخلية مثل المخيمات و القرى العائلية والعمل على جعل هذه السياحة أداة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

-ترقية الحرف التقليدية و الحفاظ عليها من النسيان و الاندثار

-تطوير السياحة الخارجية و جعلها أكثر ملائمة مع متطلبات السواح

- تشجيع المبادرات الخاصة بالاستثمار في القطاع السياحي من طرف الخواص

و كمختلف المخططات السابقة لم يتم انجاز الكثير من الأهداف المسطرة ، اذ لم تتجاوز نسبة الانجاز الفعلية نسبة 31 % والجدول التالي يوضح طاقات الإيواء المنجزة خلال هذا المخطط :

الجدول2-2 رقم :طاقة الإيواء المنجزة خلال المخطط الرباعي الثاني 1974 إلى1977

نوع المنتج	شاطئ	صحراوي	حضري	مناخي	معدني	المجموع
عدد الأسر	3400	800	2620	300	1700	8820
النسبة المئوية	38.54	9.07	29.70	3.42	19.27	%100

المصدر :المخطط الرباعي الثاني- التقرير العام.

ولقد تزامن هذا المخطط مع صدور الميثاق الوطني لسنة 1976 و الذي هدف الى تطوير السياحة عامة و السياحة الداخلية خاصة، بحيث اعتبرها أداة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية . ومن الأهداف التي سطرها ما يلي:

–السياحة عامل تنمية ومورد هام للعملة الصعبة بالإضافة الى توفير مناصب الشغل.

– –توجيه وتشجيع الادخار الخاص نحو الاستثمار في مجال السياحة.

–توفير وسائل الترفيه والراحة للعمال وتطبيق اسعار ملائمة للقدرة المالية للفئة المتوسطة بغرض تشجيع السياحة الشعبة واستفاد الطبقة العمالية من استمتاع بعملهم.

–إنشاء هياكل استقبال مختلفة عبر مختلف مناطق التراب الوطني من فنادق ومخيمات وقرى سياحية.

–السياحة عامل للتفتح نحو العالم الخارجي مع حماية المجتمع المحلي.

–خلال فترة 1970 الى 1978 عرف عدد السياح استقرارا نسبيا حيث تراوح بين 220000 سائح الى 260000 سائح أجنبي ، في حين أن تونس 1.140 مليون سائح، [1] و هذا ما يعكس الفرق بين مدى اهتمام الحكومة التونسية بالسياحة كقطاع استراتيجي و بين اهتمام الجزائر بقطاعها السياحي

المطلب الثاني : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية وانتقال إلى اقتاد السوق

1– مرحلة الاصلاحات الاقتصادية :

تميزت هذه الفترة ببداية الاصلاحات الاقتصادية من خلال مخططين خماسين هما على التوالي :[2]

– المخطط الخماسي الأول 1980– 1984

– المخطط الخماسي الثاني 1985–1989

أ المخطط الخماسي الأول 1980– 1984

جاء هذا المخطط باستراتيجية جديدة للقطاع السياحي ومن أهدافه ما يلي:

–الإتمام الكامل للبرامج السياحية السابقة.

–ترتيب وإحصاء المواقع السياحية حسب الأماكن.

[1] وزاني محمد **" السياحة المستدامة واقعها و تحدياتها بالنسبة للجزائر"**، مذكرة ماجستير ، جامعة تلمسان – 2011 ص 153

[2] دحموني عبد الكريم،**"تنمية و تطوير السياحة الصحراوية دراسة حالة تمنراست"**، مرجع سابق ذكره، ص 42-47

-توسيع مختلف الفنادق الصحراوية والمحطات المعدنية و ذلك بإنجاز 1650 سرير وبرمجة فنادق حضرية جديدة موجهة للسياحة الداخلية داخل المدن وعلى الطرقات ذات المسافات الطويلة ببطاقة استيعاب 6900سرير وإنشاء 40 مخيم بطاقة 1200 سرير.

-تعدد المتعاملين في المجال السياحي من جماعات محلية ومستثمرين خواص وقطاع عمومي.

-تكوين وتأهيل الموارد البشرية وترسيخ مهنة و ثقافة الفندقة والسياحة.

-ترقية الصناعات التقليدية وتنميتها التي تعطى للقطاع السياحي من أجل ذلك خصت الدولة مبلغ 3400 مليون دينار منها.

1600مليون لتكملة المشاريع قيد الانجاز ، 1800 مليون دينار للمشاريع الجديدة و يبين الجدول التالي عدد الاسرة المبرمجة:

الجدول رقم 2-3 الأسرة المبرمجة للمخطط الخماسي الأول

نوع المشروع	شاطئي	صحراوي	حضري	مناخي	حمامات معدنية	التخييم	المجموع
عدد الاسرة	3300	2350	6900	1150	1650	1200	16550

المصدر : وزارة السياحة.

و لكن المخطط تزامن مع أزمة انخفاض أسعار البترول التي أثرت بشكل مباشر على مداخيل الدولة المالية من العملة الصعبة مما شكل لها عائقا في تمويل المشاريع المبرمجة و كانت السياحة ضحية الاختيارات الاستراتيجية للدولة آنذاك ، فمن أصل 89 مشروع مبرمج لإنجاز 16550 سرير لم يتم سوى انجاز 20 مشروع ببطاقة إيواء 4050 سرير.

و خلال هذا المخطط جاء قانون11/82 المؤرخ في 20 أوت و الذي يعتبر الأول من نوعه , بحيث جاء لينظم تدخل القطاع الخاص في المجال السياحي على أن يكون مكملا للقطاع العمومي و مصدر لخلق مناصب الشغل و امتصاص البطالة

كما حصل في فترة هذا المخطط تغيير في الوصاية على النشاط السياحي في الجزائر حيث انتقلت مؤسسة الأشغال السياحية إلى وزارة العمران و البناء و الإسكان في 1 جانفي 1983 و تم إعادة هيكلتها إلى أربع مؤسسات جهوية .

ب المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

عرفت هذه المرحلة بداية الإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات السياحة بالإضافة تجسيد الا مركزية في القطاع مما أدى إلى استحداث شركات ودواوين جديدة أهمها:

أ -الشركة الوطنية التطور(Altour) و مقرها بتيبازة و الموكلة إليها تسيير المشات الشاطئية و الصحراوية

ب - الشركة الوطنية للفندقة الحضرية و يقع مقرها بالمدية , مهمتها التكفل بالفندقة الحضرية و تطويرها و تسيرها.

ت - الشركة الوطنية للدراسات السياحية.

ث - الديوان الوطني الجزائري للسياحة.

و كان الهدف من كل هذا هو الوصول إلى التسيير الامثل للموارد السياحية و تنشيط القطاع السياحي و من ضمن أهداف المخطط الخماسي الثاني ما يلي:

1-متابعة التهيئة السياحية و المواقع السياحية و تحديد مناطق التوسع السياحي.

2-تطوير و تهيئة الحمامات المعدنية.

3- لا مركزية الاستثمارات و تنوع المتعاملين الاقتصاديين.

4-التحكم في الطلب السياحي.

5-تشجيع و توسيع سياسة التخييم.

و من أجل تحقيق هذه الاهداف قامت الدولة بتسخير مبلغ 3500 مليون منها 1800 مليون دينار للمخيمات. و بالرغم من هذه المبالغ و الاصلاحات الا ان السياحة الجزائرية بقيت تعاني من عجز في طاقة الاستقبال و الإيواء إذا ما قارناها بالتدفقات السياحية المقدرة سنويا ما يقارب 300000سائح و خاصة سنة 1986 التي شهدت اكبر تدفق سياحي قدر ب 1.200000 سائح منهم 653 ألف أجنبي، كما ان معظم المؤشرات تدل على أن القطاع السياحي لم يرقى إلى المستوى بحيث :

-انتقل عدد السواح الأجانب في الجزائر من 260000 سائح سنة 1978 الى 661000 سائح سنة 1989ن بينما انتقل عدد السواح في المغرب لنفس الفترة 1.477 مليون سائح الى 3.2 مليون سائح.

-بالنسبة للمداخيل فقد قدرت المداخيل الجزائرية سنة 1976 ب 88 مليون دولار و انتقلت على 104 مليون دولار سنة 1986 بينما انتقلت في المغرب و لنفس الفترة من 386 مليون دولار إلى 800 مليون دولار.

- بخصوص طاقة الإيواء فقد انتقلت من حوالي 6000 سرير بعد الاستقلال إلى ما يقارب 50ألف سرير 1989 و هذا ما يدل على عدم انجاز آل المشاريع المقررة في المخططات، و ضعف وتيرة الانجاز حيث آل مخطط يأتي ببرنامج لتكملة سابقه .

2- مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق[1]

عرفت الجزائر في هذه المرحلة تطورات جذرية في كل القوانين و التنظيمات التي تسير الاقتصاد الجزائري و انتقلت من التسيير المركزي المعتمد أساسا على القطاع العام إلى التسيير اللامركزي و فتح المجال امام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي كما تم خوصصة الشركات الوطنية مما دفع بالحكومة الجزائرية الى استحداث قوانين و ميكانيزمات جديدة ملائمة من أجل تسير التوجهات الجديدة بما فيها تلك التي تتعلق بتسيير النشاط السياحي و نذكر منها :

-قانون النقد و القرض لسنة 1990 : جاء هذا القانون بمبدأ حرية الاستثمار الأجنبي في جميع النشاطات الاقتصادية عدا تلك المحمية من طرف الدولة الجزائرية و المعتبرة كقطاعات استراتيجية و حيوية مع مراعاة حاجيات الاقتصاد الوطني من حيث:

- توفير مناصب الشغل.

-التكوين وتحسين كفاءة و مهارة المستخدمين في المجال السياحي.

-التقييد بالعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر.

- تحويل رؤوس الأموال والفوائد المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية .

3-قانون ترقية الاستثمار سنة1993

في ضل مشروع تجسيد الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي شرعت فيها الجزائر و ارساء قواعد اقتصاد السوق جاء هذا القانون المتعلق بترقية الاستثمار و كانت أهم مبادئه ما يلي :

أ -إلغاء التمييز و التفرقة بين المستمر الأجنبي والمحلي.

ب - حرية الاستثمار.

ج -ضمان تحويل رؤوس الأموال للمتعاملين الأجانب.

[1] نفس المرجع السابق، ص 47-50

د–حماية الملكية الخاصة.

هـ –العمل بإجراءات التحكيم العالمية.

و –انشاء وكالة وطنية لرقابة وحماية الاستثمار apsi المكلفة بالوضعية المتعلقة بإنجاز المشاريع.

ومن المزايا التي جاء بها القانون ما يلي:

1–الإعفاء الكلي من الضريبة من2 الي 10 سنوات.

2–حية الاستثمار الفردي والجماعي والشراكة.

3–الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة والدفع الجزافي.

4 –تكفل الدولة بإشغال الهياكل القاعدية اللازمة لإنجاز المشاريع في بعض المناطق ومنها الجنوب الكبير.

5– تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 3% على مختلف السلع المستوردة التي تدخل في انجاز المشاريع .

6–إعفاء الشركات من الضريبة على أرباح .

و لكن بالرغم من كل هذه التحفيزات من أجل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي الا أنه لم تسجل سوى ستة مشاريع سياحية من سنة 1994 الى 1996 ، و يعود هذا الركود أساسا الى الوضع الامني المضطرب في هذه الفترة من العشرية السوداء ، و تبعا للتأثيرات السلبية لعدم الاستقرار الامني فقد عرف القطاع السياحي تدهورا كبيرا لم يشهده من قبل، حيث انخفض عدد السواح الأجانب من 685800 الى 93491 سائح سنة 1996 ، الأمر و الذي أدى بالمستثمرين الى العزوف عن الاستثمار في مجال السياحية خوفا على أموالهم في ضل مستقبل مجهول .

من جهة اخرى شهدت طاقة الإيواء ارتفاعا محسوسا كان اغلبه نتيجة انتهاء الأشغال لبعض المشاريع التي كانت قيد الانجاز سواء تلك التابعة القطاع العام أو الخاص (بعد عملية الخوصصة)،و الجدول التالي يبرز لنا تطور طاقة الايواء من 1991 الى 2000:

الجدول رقم:2–4 تطور طاقة الإيواء من 1991 إلى2000

السنة	1991	1993	1995	1996	1997	1998	1999	2000
عدد الاسرة	54986	57290	62000	64695	65704	70505	76000	77242

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات - وزارة السياحة.

المطلب الثالث : استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر آفاق 2025

شرعت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية خاصة بتطوير قطاع السياحة الجزائرية في آفاق 2010، وتوصلت إلى صياغتها النهائية بحلول سنة 2011 تحت عنوان:" مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت عليه مجموعة تعديلات فأصبح مشروعًا جديد لآفاق 2013، ومن أهداف هذا البرنامج نجد :

– تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية و الحضارية.

– تحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية.

– المحافظة على البيئة والفضاءات الطبيعية لتوسع السياحة البيئية.

هذا بالإضافة إلى محاولة تلبية حاجات الطلب الوطني(الداخلي) المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى دول الجوار و غيرها من الدول لقضاء العطل، وكذا العمل على زيادة مستوى التدفق السياحي.

وقد اهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و2013 كما يلي:

– المرحلة الممتدة من 2004الى 2007:

تم فيها إنجاز حوالي 55000 سرير، ببطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، كما تم تسجيل 387 مشروع في طور الانجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير.

– المرحلة ما بين 2008–2013:

تم تسجيل طاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، بمتوسط قدره 10000 سرير سنويا، و بالإضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004–2007 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و2013 هي 60000 سرير، يصبح المجموع الكلي لعدد الأسرة هو 187000 سرير في آفاق 2013.

و فيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ- التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: من خلال هذا الاجراء يتم تهيئة العقار السياحي والتحكم فيه من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم انجازها خلال الفترة 2002 و2003، والتي تمثلت في الانجازات التالية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003[1] :

- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، وتنويع العرض السياحي، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب- قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف هذا الاجراء إلى تثمين وحماية الشواطئ للاستفادة منها، مع توفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، الاضافة الى تحديد نظام تسلية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ت- قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط أو جعل السياحة ذات المردودية أكثر.

- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بناءات مشيدة عليه.

- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

أما بخصوص آفاق 2025، فتخطط الوزارة الوصية على القطاع السياحي من أجل استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر وجهة سياحية رائدة .

المبحث الثالث : واقع قطاع السياحة في الجزائر و معوقاته :

يشهد القطاع الجزائري تخلفا واضحا بالرغم من كل الجهود المبذولة منّ اجل تطويره و ترقيته ، اذا مازالت الجزائر من الدول القابعة في المراتب الدنيا على الصعيد السياحي بالرغم من كل الجهود التي تبذلها الدولة من اجل تطوير هذا القطاع

[1] الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.

المطلب الأول : مؤشرات القطاع السياحي في الجزائر

و هي مجموعة الاحصائيات الدالة على مدى نجاح و تطور القطاع السياحي في الجزائر أو العكس ، و نذكر منها :

1- المرتبة العالمية لمؤشرات المقومات السياحية في الجزائر:

حسب منتدى الاقتصاد العالمي فان غالبية مؤشرات المقومات السياحية في الجزائر في مراتب دون المتوسط و هذا ما تبينه معطيات الجدول التالي :

الجدول رقم2-5 : مؤشرات المقومات السياحية في الجزائر لسنة 2017

مؤشر المكون	الرتبة / 136	النقاط *
الاداء السياحي	118	3,1
بيئة الأعمال	110	4.0
السلامة و الأمن	81	5.3
الصحة و النظافة	89	4.9
الموارد البشرية وسوق العمل	112	4.0
جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	96	3.7
تحديد أولويات السفر والسياحة	131	2.8
الانفتاح الدولي	134	1.5
تنافسية السعر	4	6.0
الاستدامة البيئية	106	3.7
البنية التحتية للنقل الجوي	100	2.1
البنية التحتية للنقل البري والبحري	105	2.5
البنية التحتية للخدمات السياحية	131	2.1
الموارد الطبيعية	124	2.2
الموارد الثقافية وأعمال السفر	53	2.1

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2017.

من خلال معطيات الجدول اعلاه نلاحظ أن مستوى الأداء السياحي للجزائر مازال قابعا في المراتب الدنيا إذ احتلت المرتبة 118 من ضمن 136 دولة، وقد حصلت 3,1 على نقطة من 7 نقاط وهي

علامة أقل من المتوسط، وتعود أسباب هذا التأخر والضعف إلى العديد من الاسباب التي أشار إليها التقرير في شكل مؤشرات فرعية، و من ابرز هذ ه الاسباب هو التأخر في مجال الانفتاح الدولي أين احتلت المرتبة 134 بحصيلة . 1.5 نقطة، دون أن ننسى كل من تحديد أولويات السفر والسياحة، الاستدامة البيئية، وجاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالإضافة الى البنية التحتية للنقل الجوي.

2- طاقة الايواء المحققة من طرف القطاع السياحي في الجزائر

تعتبر طاقة الايواء من اهم المؤشرات التي تصف حالة التطور أو الركود الخاصة بالنشاط السياحي و فيما يلي عرض لتطور طاقة الايواء الخاصة بالقطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 2010 الى 2016.

الجدول رقم : 2-6 تطور طاقة الايواء من سنة 2010 الى 2016

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الفنادق	1 155	1 176	1 185	1 195	1 231
الزيادة		21	9	10	36
عدد الاسرة	96 898	98 804	99 605	102 244	107 420
الزيادة		1 906	801	2 639	5 176

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية 2017

ان الملاحظ لتطور طاقة الإيواء يجد بأنها غير كافية بالنسبة لبلد يسهر على ترقية القطاع السياحي و تثمين دوره في دفع عجلة النمو الاقتصادي ، بحيث نلاحظ ان طاقة الايواء تتطور بوتيرة بطيئة مقارنة مع الاهداف المسطرة لهذا القطاع ، الا اننا نشهد ارتفاع ملحوظ لزيادة عدد الفنادق من سنة 20015 الى سنة 2016 حيث وصل الى 36 فندق جديد و الذي صاحب زيادة في عدد الأسرة بحصيلة 5176 سرير ، مع الاشارة الى انه لا يكفي تطور عدد الفنادق و الاسرة فقط ، و انما يجب تحسن مستوى و نوعية هذه الفنادق .

3- التدفقات السياحية إلى الجزائر: تتلخص حجم التدفقات السياحية في الجدول التالي :

جدول رقم 2-7 : تطور عدد السياح القادمين إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2016

(الوحدة :ألف سائح)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
السياح الاجانب	654	901	942	964	986	996	998
الجزائريين المقيمين بالجزائر	1415	1493	1652	1768	1820	1952	1966
المجموع	2069	2394	2594	2732	2806	2948	2964
الزيادة		325	200	138	74	142	16

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية 2017

شهدت الجزائر زيادة معتبرة في حجم التدفقات السياحية سنة 2011 لكنها تتزايد بشكل متناقص حيث انخفض حجم الزيادة من 325000 سائح سنة 2011 الى 16000 سائح سنة 2016 و هذا ما يستدعي الزامية ايجاد حلول جذرية لا ترقيعيه ا القطاع السياحي .

المطلب الثاني : مساهمة السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:

يساهم قطاع السياحة بشكل ملحوظ في دفع عجلة التنمية على المستوى العالمي، أما في الجزائر فلا تزال مساهمته محدودة إلى حد الآن، وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

- **الايرادات المحققة من طرف القطاع السياحي :**

يحقق القطاع السياحي في كثير من دول العالم ايرادات معتبرة من شأنها ان تكون جزءا هما من المداخيل الكلية ، و على النقيض فإن ايرادات القطاع السياحي الجزائري و رغم تطورها الطفيف الا انها مازالت بعيدة كل البعد عن حجم الايرادات المطلوبة ، و في الجدول التالي عرض لحجم ايرادات القطاع السياحي و تطوره في الفترة (2010-2015)

الجدول رقم2-8 : تطور الإيرادات السياحية من 2010 إلى 2015

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2010	2013	2014	2015
الإيرادات السياحية	220	250	258	308

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات المنظمة العالمية للسياحة 2017/2016.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول نمو طفيف للإيرادات السياحية، حيث زادت بـ: 0.014 ٪ عما كانت عليه سنة 2010، لتصل إلى 308 مليون دولار سنة 2015، الا انها تبقى ضئيلة و شحيحة مقارنة مع الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر .

- **مساهمة القطاع السياحي في التشغيل:**

تتمتع الجزائر بإمكانيات سياحية كبيرة ومتنوعة مما قد يجعل من القطاع السياحي قطاعا هاما بإمكانه القضاء على البطالة، و توفير مناصب الشغل إذا ما تم استغلاله بشكل جيد، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة القطاع السياحي في توفير مناصب الشغل.

الجدول رقم 2-9: مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص عمل للفترة 2010-2016

(الوحدة : الف عامل)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
العمال	420	420	430	450	470	473	473
الزيادة		0	10	20	20	3	0

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية 2017

نلاحظ بان عدد العمال في القطاع السياحي انتقل من 420000 عامل سنة 2010 الى 47300 عامل سنة 2016 مما يعني زيادة 53000 عامل ، الا ان معظم العاملين في القطاع يعانون من نقص التأهيل ، إذ لا يتوفر معظمهم على أدنى حد من التأهيل، الأمر الذي ساهم في تدهور نوعية الخدمات السياحية و التي لها دور هام في جذب السياح .

- **مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق قيمة مضافة:**

تتضح مدى مساهمة القطاع السياحي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-10: مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وخلق قيمة مضافة للفترة 2010- 2015 **الوحدة: %**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	1.5	1.4	1.4	1	1.1	1.5

Source: Office National des Statistiques (ONS).

نلاحظ من الجدول ثبات نسبي في مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نسبة مساهمته سنة 2010 حوالي 1.5 % ثم انخفضت بنسبة طفيفة بعد ذلك خلال السنوات الأربع السنوات اللاحقة ، لترجع الى مستوى 1.5 % سنة 20015 ، وتعتبر هذه المساهمة ضعيفة جدا بسبب عدة عوامل اهمها عدم اهتمام الدولة بشكل جدي بهذا القطاع خاصة إذا ما تمت مقارنتها بدول مجاورة مثل المغرب وتونس.

- **مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات:**

تنتج مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات من خلال ما تحقق من عائدات سياحية من خلال السياحة الوافدة إلى الدولة، وصافي النفقات السياحية الخارجة من الدولة أي انفاق المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج و الجدول التالي يبرز تطور الميزان السياحي في الجزائر للفترة 2010-2016.

الجدول رقم 2-11: تطور الميزان السياحي في الجزائر للفترة 2010-2016

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات السياحية	500	490	520	545	580	523	508
الايرادات السياحية	400	430	470	495	510	485	492
الميزان السياحي	100-	60-	50-	50-	70-	38-	16-

المصدر :وزارة السياحة، إحصائيات2017

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الإيرادات السياحية دائما أقل من النفقات السياحية و لهذا فالميزان السياحي دوما في حالة عجز ، الا أن هذا العجز في تناقص مستمر ، بحيث انخفض من 100 مليون دولار سنة 2010 الى 16 مليون دولار سنة 2016.

المطلب الثالث :معوقات القطاع السياحي في الجزائر[1] :

يواجه قطاع السياحة الجزائري عدة معوقات و صعوبات تحول دون تطوره بالشكل المطلوب و من جملة هذه المعوقات نجد :

[1] فضيل رابح و حفصي بونبعو ياسين تشخيص ،**" واقع وأهمية القطاع السياحي ومحاولة معالجة نقائصه في الجزائر"** ، مجلة دراسات ، العدد 28 ، 2017، ص144- 145

-طاقات إيواء غير كافية وذات نوعية سيئة لا تستجيب للمعايير الدولية وبأسعار خيالية.

-نقص التأهيل و التكوين لدى المستخدمين في القطاع السياحي ؛ بالإضافة الى قلة الكفاءة.

-رداءة نوعية الخدمات السياحية وافتقار العديد من المناطق السياحية البارزة إلى خدمات النقل المتنوعة.

-عدم تحيين و عصرنة القوانين الخاصة بالمنشآت السياحية مما يستوجب تعديل هذه القوانين ووضع الصياغة التشريعية المناسبة التي تسمح بتطبيق هذه القوانين في القطاع السياحي.

-عدم التحكم في التقنيات الجديدة للسوق بالنسبة لوكالات الأسفار، وهذا راجع الى ضعف التأهيل وغياب مخطط للتكوين المستمر، وعدم وجود تنظيم لوكالات الأسفار.

-ضعف تكنولوجيات الإعلام والاتصال المستخدمة في القطاع السياحي.

-نقص البنوك والخدمات المالية، وعدم ملائمة وضعف وسائل الدفع البنوك والمؤسسات المستقبلة للسياح.

-غياب الأمن بشتى أنواعه (الأمن الصحي، الغذائي، الحماية.....).

-عدم نجاح عملية تسويق وجهة الجزائر السياحية، وهذا لضعف الاتصال الداخلي والخارجي وضعف التعاون بين مختلف القطاعات والشركات في قطاع السياحة.

-تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية، مما يؤدي إلى عرقلة الاستثمار.

-صعوبة الحصول على العقارات اللازمة لإقامة المشاريع السياحية.

-ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة على الفنادق والأنشطة السياحية الأخرى.

-عدم تحديد خريطة دقيقة لمناطق التوسع السياحي والمناطق ذات الأولوية في الاستثمار السياحي.

-صعوبة وتعدد العديد من الإجراءات للموافقة على طلبات المستثمر السياحي مما يؤدي إلى تعطل وإعاقة الاستثمار السياحي في العديد من المناطق السياحية.

خاتمة الفصل :

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ، كما تعتبر صناعة قائمة بحد ذاتها نظرا لتعدد جوانبها و المجالات الي يمسها النشاط السياحي ، كما تعتبر مصدر دخل هام للعديد من الدول في العالم العربي و العالم كله ، و تعتبر الجزائر من الدول التي تحوز على مقومات سياحية طبيعية و تاريخية و ثقافية هامة من شأنها أن تساهم في ترقية و تطوير صناعة السياحة الجزائرية ، لكن بغية تحقيق هذه الترقية المنشودة وجب على دولة الجزائر ككيان اقتصادي و ثقافي و اجتماعي المحافظة على هذه المقومات و إعطائها حقها من الحماية و الرعاية أولا و حسن استغلالها بما يعظم الفوائد السياحية المرتقبة منها ثانيا، كما تجدر الإشارة الى أن ترقية السياحة الجزائرية ليس خيارا بل هو أمر إجباري من أجل ارساء قواعد اقتصاد متوازن بعيدا عن التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات.